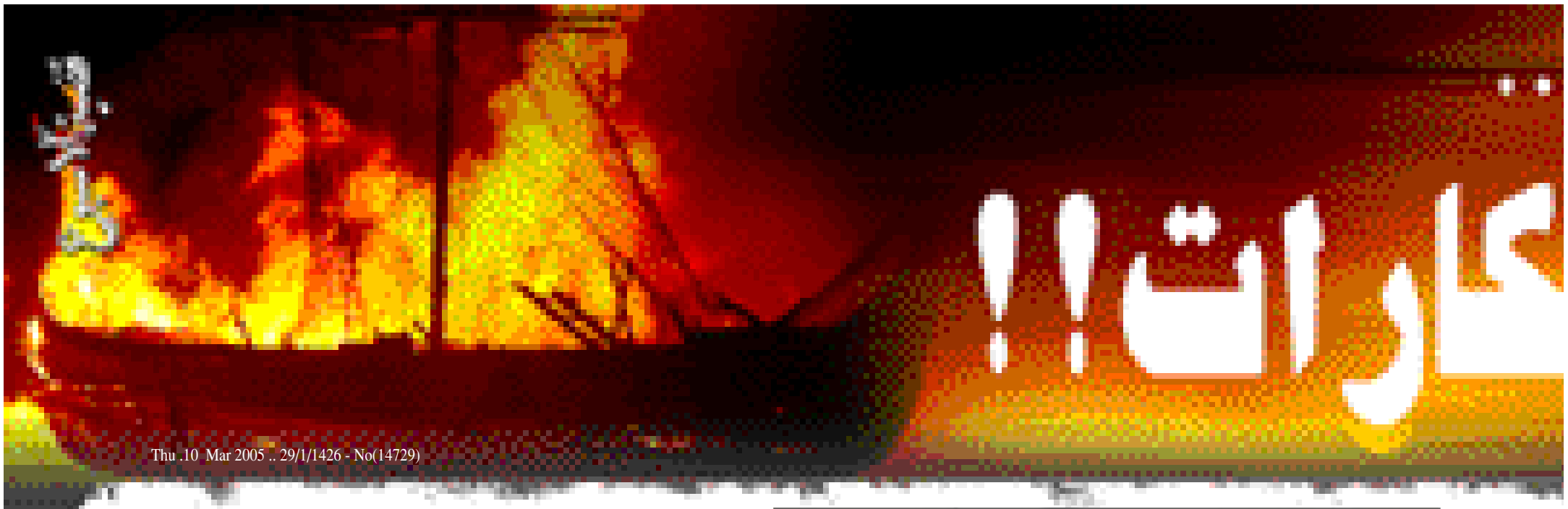

Thu .10 Mar 2005 .. 29/1/1426 - No(14729)

□ احدى الاختراعات .. جهاز لتنقية المياه العذبة ..

ابتكارات مختلفة... ومبدعون كثر يشكون التجاهل والحظ العاثر

عائقاً لها في عدم قدرتها على تلبية احتياجات هذه الشريحة، ومنها : عدم وجود المناهج التي تلبي رغبات واهتمامات الطالب، خصوصاً الطالب المبدع، وعدم وجود كوادر متخصصة في مجال الأنشطة وتنمية المبدعين، والكثافة الطلابية الموجودة في المدارس، وعدم تفاعل مجالس الآباء والمجالس المحلية مع مثل هذه الشريحة.

إمكانات شحيحة

□ وعن الدور الذي تقدمه إدارة المبدعين لهذه الشريحة، يقول الأخ وليد مكرد، مدير إدارة المبدعين بوزارة التربية والتعليم : «إن هذه الإدارة تسعى إلى تنمية مدارك الإبداع بكافة جوانبه وتهتم بالمبدعين منذ الطفولة وحتى الإبداع والخلق المتجدد في مرحلة الشباب، وتولي اهتماماً بالمبتكرين الصغار، وقد تقدم الكثير من الطلاب بالعديد من الابتكارات، منها ما هو جديد ومنها ما هو مقلّد والآخر مبتكر ويحتاج إلى الدعم والرعاية، وهذه الابتكارات والإبداعات بحاجة إلى تطوير وتشجيع حتى تلبي طموحات مبتكريها وتخدم المجتمع، ونحن في إدارة تنمية الموهوبين ما زلنا نعاني من شحة الإمكانات المادية والفنية، وكذا الخبرات والكوادر المتخصصة القادرة على تأهيل وتنمية الإبداع لدى تلك الشريحة».

ويمضي الأخ مكرد إلى القول : «على الرغم من أننا ما زلنا في بداية الطريق، إلاّ أننا شاركنا في العديد من الملتقيات العربية في مجال الموهبة، ومنها ملتقى التميز والإبداع في المملكة العربية السعودية في أغسطس ٢٠٠٣م، والذي نظمه المكتب العربي، وحصلنا فيه على المركز الثالث بمشاركة خمسة طلاب بابتكاراتهم الجيدة والمتواضعة، رغم الإمكانات البسيطة، ونحن من خلال صحيفة (الثورة) ندعو الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص إلى إيجاد نواد ومراكز لاحتضان هذه الفئات وتوجيه الدعم والاستثمار في العقول والمواهب البشرية التي هي أساس التنمية والتطوير في كافة مجالات الحياة».

وضع نظام مؤسسي

□ وبما أن وزارة التربية والتعليم تمضي نحو دعم الموهوبين والمبدعين من خلال استقطابها لخبراء خارجيين لوضع نظام مؤسسي لرعاية هذه الفئة، وعلى رأسهم الدكتور شاكر عبدالحميد، الخبير الدولي لرعاية الموهوبين في الوطن العربي، الذي من خلاله حاولنا معرفة طبيعة مهمته وزيارته.

يقول الدكتور شاكر : «طبيعة المهمة تتمثل في وضع نظام مؤسسي متكامل لرعاية المتفوقين والموهوبين في الجمهورية اليمنية، ويتم ذلك بدعم ورعاية الدكتور عبدالسلام الجوفي، وزير التربية والتعليم، والصندوق الاجتماعي للتنمية ووحدة التعليم برئاسة الأستاذة جليلة شجاع الدين، وتبدأ هذه المحاولة باستكشاف الوضع الراهن وعقد لقاءات مع المهتمين والاستماع جيداً للطلاب والمعلمين ومدراء المدارس وكل من له صلة بالعملية التعليمية».

عجز الإبداع

□ وحول المشكلات التي تواجه الإبداع في الوطن العربي يقول الدكتور شاكر : «هناك العديد من المشكلات التي تقف في وجه الإبداع العربي وتجعله عاجزاً عن الوصول إلى الإبداع العالمي، وهي : الاعتماد على التلقين والتسميع والحفظ في العملية التعليمية، ونقص الاهتمام بالنشاطات الفنية والأدبية والعلمية والرياضة التي تنشط الإبداع وتحفز الخيال، والنقص في الكوادر الفنية المدربة في مجالات الموهبة والإبداع، وغياب الحوافز والجوائز المكرسة للمبدعين والموهوبين في الوطن العربي، والضغط الاجتماعي في اتجاه الانصياع والاتفاق والرفض للاختلاف أو التميز في كثير من البلدان العربية، والحشو الزائد في المقررات والمناهج الدراسية بمعلومات متكررة وغير ضرورية».

وبالنسبة لأهم المشكلات التي تعاني منها تربية الموهوبين في بلادنا يرى الخبير أن هناك نقصاً واضحاً في الكوادر المؤهلة للتعامل مع هذه الفئة، وكذا نقص الأدوات والأجهزة الضرورية لممارسة الأنشطة، وعدم وجود خطة أو استراتيجية طويلة المدى للتعامل معهم والخلط بين المفاهيم الأساسية مثل الذكاء والتفوق والإبداع وغيرها من العوامل التي أدت إلى تدني الإبداع في اليمن وقلة المبدعين.

مشاريع كتب عليها الضياع

□ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هي الجهة الوحيدة التي حاولت أن توفر الإمكانات التي يحتاجها المبدع والمبتكر، وذلك من خلال إقامتها مركزاً لتنمية المبدعين، وهو الأول من نوعه في اليمن أنشئ خصيصاً لاحتضان أصحاب الأفكار الإبداعية في مجال الاتصالات والمعلومات وتوفير كل ما يلزم من أجل تنفيذ تلك الأفكار وتحويلها إلى منتج ذي قيمة اقتصادية.

المهندس أحمد المصباحي، مدير إدارة التطوير التكنولوجي، يقول : «قمنا - كخطوة أولى - بإنجاز خمسة مشاريع مختلفة في مجال الاتصالات والمعلومات، وبعد الانتهاء من تنفيذها يقوم أصحابها بتوزيعها وبناء شركات خاصة بهم أو بيعها لأي شركة أو مؤسسة لإخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود، لكن الإشكالية التي تقف في وجه المبتكرين هي عدم إعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع المحلية، فمثلاً المؤسسات تقوم بعمل مناقصة لأي مشروع تريده، ومن ثم - بعد ذلك - تقوم باستيراده من الخارج، مع العلم أن المنتج المحلي موجود ويفوق المنتج المستورد، فمثلاً هناك مشروع التعليم الذي قام بابتكاره أحد المخترعين في المركز، ويعد المشروع الأول في الوطن العربي من حيث كوادره وجميع مستلزماته الفنية وغيرها، لكنه - مع ذلك - لم يجد الاهتمام والقبول من المؤسسات الحكومية، على الرغم من أنه يخدم المؤسسات التعليمية برمتها، لكن هذه المؤسسات تسعى إلى استقطاب مشروع خارجي يكلفها ملايين الدولارات، في حين أن هذا المشروع قد لا يكلفها إلاّ مبلغاً لا يذكر ولا يقارن عند شرائها للمنتج الخارجي».

عُقدة الأجنبي

□ ويضيف المصباحي : «إن عدم الإيمان بكفاءة وقدرة المبتكر اليمني تعد مشكلة من المشاكل التي تواجه أي اختراع محلي وتقلل من أهميته، ونحن إذا نظرنا إلى جدوى هذه المشاريع سنجد أنها ستعود بمردود اقتصادي كبير على الوطن إذا أعطيت لها الأولوية في المناقصة والشراء، لذا نجد أن المؤسسات والشركات اليمنية لا تقوم بشراء المنتج من الشركات الخارجية فحسب، بل إنها عندما تريد تطوير هذا المنتج فإنها تلجأ إلى الشركة نفسها، وهذا بالطبع يكلفها الكثير، وهي في غنى عنه في ظل وجود المنتج المحلي، كما أن الإشكالية الأخرى تتمثل في عدم وجود مواصفات ومقاييس تحكم وتضبط المشاريع التكنولوجية، أي أن الجهة الملزمة بذلك غير موجودة، لذا كان الأحرى بالجهات المعنية أن تضع بروتوكولات لتقنية المعلومات تنظم عملية تنفيذ المشاريع الإبداعية، وإضافة إلى ذلك فإن المبتكر عندما يتقدم باختراعه إلى أية جهة فإنه لا يلقى التجاوب السريع، فالبطء والمماطلة في الرد يفقد المشروع جديته وحداثته، وهذا بالطبع يحبط المخترع ويجعله يتراجع عن تنفيذ أي اختراع آخر ويفقده الأمل تماماً، لذا نجد أن الكثير من المبتكرين الذين كانوا موجودين في المركز هاجروا إلى الخارج لتسويق منتجاتهم، وهذا يدخل ضمن هجرة العقول الإبداعية».

لا تحقق الشروط

□ جائزة رئيس الجمهورية للشباب، التي خصصت لدعم وتشجيع المبدعين وتعمل على إبراز مواهب الشباب المختلفة، وعلى الرغم من أهمية هذه الجائزة وما تقدمه من حافز مادي ومعنوي للموهوبين، إلاّ أنها حجبت على الابتكارات والاختراعات العلمية التي يقدمها المبتكرون، ولم يحظ أي مبتكر بأي جائزة منذ تأسيسها بحجة عدم توافر الشرط المطلوبة لمنح الجائزة في الإبداعات العلمية، واقتصر منح الجائزة على المجالات النظرية دون العلمية.

الدكتور عبدالكريم ناشر، عضو مجلس الأمناء لجائزة رئيس الجمهورية للشباب، ممثل وزارة التعليم العالي يقول : «تعد جائزة رئيس الجمهورية للشباب إحدى الأيادي البيضاء التي يقدمها فخامته لأبنائه، وتهدف إلى إظهار وإبراز مواهب الشباب في جميع المجالات دون أن يكون هناك إغفال لأي جانب من جوانب المعرفة أو الفنون أو الآداب، وقد شهدت الجائزة خلال دوراتها السابقة منافسات بين الشباب في مجالات الجائزة المختلفة، ولكي يتاح المجال لمشاركة عدد من الشباب اقترح مجلس أمناء الجائزة أن تكون الترشيحات على مستوى كل محافظة تتم التصفيات الأولى من خلالها قبل أن ينظر في الأعمال المقدمة إلى المجلس لتحكيمها مركزياً في أمانة العاصمة، والمتتبع لمنافسات هذه الجائزة وعدد الأعمال المقدمة يلاحظ أن هناك تزايداً في أعداد المتقدمين، خاصة في مجالات تلاوة القرآن الكريم، والشعر، والفنون، والآداب، والقصة، والغناء وغيرها، إلاّ أن عدد المتقدمين في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية قليل جداً بالمقارنة مع الفروع المذكورة سابقاً، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وجود نوع من القصور في المجالات العلمية، إلاّ أنه لا يمكن القول بأنها معدومة، وعليه فإن مجلس الأمناء لا يركز على مجالات دون غيرها، بل إن الاتجاه لدى المجلس هو تشجيع المواهب العلمية، إلاّ أن الأعمال المقدمة لا تحقق الشروط التي تتطلبها لائحة الجائزة، التي تؤكد أن يتضمن العمل المقدم للمنافسة ابتكاراً أو اختراعاً علمياً، وهذا ما تفتقر إليه الأعمال المقدمة في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية».

تشجيع هذا الجانب

□ ويضيف الدكتور ناشر : «لا شك أن في المجتمع اليمني - كغيره من المجتمعات - موهوبين ومبدعين في مجالات مختلفة، وكأي مجتمع، خاصة المجتمعات العربية، نجد أن الإبداع في المجالات الأدبية والفنية وملكة الحفظ والتجويد يفوق كثيراً الإبداع العلمي، وعلى الرغم من وجود الكثير من المبدعين، إلاّ أن قدراتهم العلمية تفتقر إلى البيئة المناسبة لإبرازها والإمكانات الضرورية لصقلها، فتأتي مخرجات هذه الإبداعات غير مكتملة، وبالرغم من ذلك إلاّ أن الأستاذ عبدالرحمن الأكوع، وزير الشباب والرياضة، رئيس مجلس أمناء الجائزة، يحث المجلس دوماً على تشجيع هذا الجانب من فروع الجائزة، وآخر ما قدمه اقتراح برفع قيمة الجائزة لفروع العلوم الطبيعية والتطبيقية إلى مليوني ريال، وقد أقر المجلس ذلك، ونستطيع القول إن بالإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال إيجاد آلية لتبني الشباب في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية وتطوير قدراتهم من خلال إنشاء مراكز للمبدعين في المدارس والمعاهد والجامعات تتولى توجيههم التوجيه السليم وإتاحة الفرص لهم لاستخدام المعامل العلمية وتحديد مشرفين لمتابعة أدائهم، مما يزيد في كفاءتهم وقدراتهم، ومن هنا أناشد الجهات المعنية بتبني المبدعين العلميين، فشبابنا ليس أقل من غيره، وإذا ما توفرت له الإمكانات الجيدة ظهرت خامته النادرة، فالذهب لا يكون لامعاً إلاّ بعد صياغته، والماس لا يكون براقاً إلاّ بعد صقله».

تسجيل الاختراعات

□ وزارة التجارة والصناعة هي الجهة الوحيدة المعنية بتسجيل براءة الاختراع، وهنا التقينا الأخ فضل منصور، مدير عام الإدارة العامة للملكية الفكرية بوزارة الصناعة، الذي يقول : «حرصت اليمن على إصدار التشريعات التي تكفل الحماية لحقوق الملكية الفكرية من خلال القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤م، والذي يكفل حماية هذه الحقوق بمختلف جوانبها من التعدي عليها، وذلك بإصدار شهادة التسجيل التي تمنح أصحاب الحقوق الحماية المعنوية والمادية، وتتولى وزارة الصناعة مهمة تلقي طلبات حقوق الملكية الصناعية المتمثلة بالعلامات التجارية وبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وتسجيلها وفقاً للقانون واللوائح المنظمة».

ويمضي الأخ فضل إلى القول : «إن الاختراعات المقدمة للحصول على الحماية الأولية لدى الإدارة العامة للحماية الفكرية محدودة جداً، والسبب يرجع إلى المخترعين أنفسهم خوفاً منهم من انتشار اختراعهم عند التسجيل، ويعتبرونه نوعاً من السرية، وهذا مفهوم خاطئ، لأن تسجيل الاختراع يضمن نشره وتسويقه في المؤسسات والشركات ومراكز الأبحاث».

ويضيف بالقول : «إن هناك الكثير من المخترعين يتقدمون باختراعاتهم إلى الإدارة ولا تتوفر لديهم الفكرة الكاملة لتنفيذ الاختراع، وفي النهاية تكون فكرة لا غير وليست اختراعاً، إضافة إلى أن هناك مخترعين عندما يأتون إلى الإدارة لتسجيل اختراعاتهم ليست لديهم المعلومة الكافية لتقديم طلباتهم للحصول على براءة الاختراع، وبالتالي نجلس معهم ونعطيهم البيانات لتبصيرهم بالكيفية التي يتم بها كتابة الوصف التفصيلي للاختراع، وذلك حتى يصبح الاختراع مقبولاً من الناحية الشكلية».

فحص غير مكتمل

□ ويقول مدير عام الملكية الفكرية : «إن الإدارة لا تتمكن من فحص الاختراع بسبب شحة القاعدة التقنية، والفحص الذي نقوم به يأتي وفقاً لقاعدة المعلومات المتوفرة لدى الإدارة، ونتيجة لهذه الظروف نقوم باستلام طلب إيداع الاختراع من المخترع ويتم منحة شهادة إيداع، وهي مرحلة أولية من الحماية، وهذا النظام من الفحص يرجع إلى القانون اليمني الذي لم يراع الإمكانات التي يجب أن تتوفر للقيام بنظام الفحص، وهناك نظامان للفحص : نظام التسجيل المباشر، ونظام الفحص، لذا فإن شحة الإمكانات تحول دون فحص الاختراع، وعلى الرغم من أننا على أعتاب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلاّ أنه - مع ذلك - لم تتم تهيئة مكاتب الملكية الفكرية حتى هذه اللحظة لتتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية».

مفهوم قاصر

□ ويستطرد الأخ فضل منصور حديثه بالقول : «إن ثقافة الملكية الفكرية في بلادنا تكاد تكون معدومة في أوساط المتعلمين والمثقفين، وبالتالي قمنا بتقديم طلب إلى جامعتي صنعاء وعدن لتقديم احتياجاتهما في ما يتعلق بالمنهج والتدريب، باعتبار أن منظمة التجارة العالمية ستقوم بتأهيل الكادر والمساعدة في إعداد المنهج بهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية، ولكن - مع الأسف - لم تحظ هذه المبادرة من قبل الجامعتين المذكورتين بأي اهتمام، ولم يتم الرد على ما قدمناه حتى هذه اللحظة، ونحن بذلك أردنا نشر ثقافة الملكية الفكرية بين الطلاب لأنها غير مقررة في التعليم العالي - على الرغم من أهميتها - كما أنها تقرر في مناهج دول العالم إلاّ في بلادنا».

أما عن الطلبات المسجلة لدى إدارة الملكية الفكرية فيقول الأخ فضل منصور : «يبلغ إجمالي عدد الطلبات المودعة لبراءة الاختراع خلال العام ٢٠٠٤م (٣٧) طلباً توزعت بين طلبات لمخترعين يمنيين وأجانب، وبلغ إجمالي عدد الطلبات المحلية (١١) طلباً و(٢٦) طلباً للمخترعات الأجنبية».

دعوة للجهات المعنية

□ ويختتم مدير عام الملكية الفكرية حديثه بالقول : «ندعو الأخوة أصحاب الشركات ومراكز الأبحاث والقائمين على الجوائز التشجيعية للمبدعين، إلى أن يتبنوا هذه الشريحة، لأنهم هم من سيسهم في بناء التطور التكنولوجي، كما يجب على الدولة أن تهتم بإنشاء المراكز لدعم المخترعين وتبني اختراعاتهم عن طريق البحث والتسويق لهذه الاختراعات وتقديم الدعم لهم، وهنا يجب على الجامعات والمؤسسات التعليمية أن تهتم بهذه الفئة وتفعل دورها، لأن دورها في هذا الجانب غائب، رغم أهميته في إبراز الموهبة وتنميتها».

وزارة التجارة والصناعة تسجل ٣٧ طلباً ببراءة اختراع العام الماضي